تسعة أيام بالتمام والكمال عطّلت دوائر الدولة بمناسبة عيد الأضحى أوائل تشرين الثاني الماضي خمسة أيام منها أعلنتها الحكومة عطلة رسمية لكي يتسنى للجميع، شيعة وسنة، الإحتفال بالعيد دون حسد الآخر، وأضيفت إليها عطلتا نهاية الأسبوع ليكتمل هذا الرقم الذي يؤهل بلدنا "المرفّه" لدخول كتاب غينيس للأرقام القياسية.
ولو حدث ذلك في بلد صناعي متقدم لأعلنت عشرات الشركات إفلاسها ولفقد الآلاف وظائفهم. فليس من المعقول أن توقف الشركات في مناسبة واحدة فقط نشاطها لأسبوع ونصف وتواصل في الوقت نفسه دفع الأجور والمرتبات وغيرها من التكاليف الثابتة. وأي صحيفة تحتجب لمدة تسعة أيام هي مهددة بأن تفقد قراءها، هذا الى جانب تكبد خسائر مالية باهظة.

حاويات تجارية في احد موانئ البصرة (أرشيف)

بين كل عطلة وعطلة.. عطلة!

البعد الاقتصادي للعُطل في العراق

ناجح العبيدي
برلين

في العالم المتقدم يشكل وقت الفراغ والعطل الرسمية والإجازة السنوية أحد المؤشرات الهامة على رفاهية المجتمع. ولم يأت ذلك من فراغ، وإنما بعد كفاح طويل خاضته بالدرجة الأولى الحركة العمالية من أجل حصول العمال والموظفين على وقت كاف للراحة ولاستعادة نشاطهم الجسمي والعقلي. وللمقارنة فإن مواطني السويد يتمتعون سنويا بتسع عطل رسمية فقط، بينما تتراوح مدتها في ألمانيا بين ١٠ و١٣ يوما بحسب الولاية، مقابل ١٤ يوما في إسبانيا الكاثوليكية.
ومع ذلك فإن الكثير من أرباب العمل في البلدان الصناعية يشكون من كثرة العطل الرسمية والاجازات. وعندما يصادف مجيء عيد الميلاد أو أي عطلة رسمية أخرى مع عطلة نهاية الاسبوع فإن رجال الأعمال لا يخفون عادة فرحهم لأن ذلك سيعني زيادة في الايرادات والأرباح.
وتشير تقديرات الخبراء الاقتصاديين الى أن توفير يوم عطلة واحد يعني زيادة النمو الاقتصادي بقرابة ٠،١ نقطة مئوية. في المقابل يشعر العمال والموظفون بالأسى لذلك لأنهم سيفقدون يوما للراحة أو لتمضية وقت مفيد مع عوائلهم. وبالتأكيد فإن هذا الأسى سيتحول الى استغراب لو عرفوا ما يحدث في بلادنا.
ومع أن عدد العطل الرسمية بحسب مشروع قانون العطل الرسمية الذي أعده مجلس الوزراء لا يتضمن عطلا كثيرة، إلا أن العراق يتفوق في الواقع على بقية دول العالم بكثرة المناسبات الوطنية والدينية الرسمية وغير الرسمية والتي يقدرها البعض بما يزيد عن ١٠٠ يوم في العام دون أن تثير استهجان مسؤولي عهدنا الجديد. فالقانون يحتوي على ١٣ عطلة رسمية في العام، فضلا عن ١٣ عطلة رسمية اخرى خاصة بالأقليات الدينية في العراق طبقا لتواريخ المناسبات الدينية لتلك الأقليات.
لكن وكما يبدو فإن عقارب الساعة تسير في العراق بطريقة تختلف عن بقية العالم. فقد أصبح تعطيل أعمال البلاد والعباد صفة بارزة للمرحلة التي جاءت على أنقاض النظام الديكتاتوري وتحول فيها مهد الحضارات وموطن الابداع الانساني الى ما يمكن وصفه ببلاد تنابلة السلطان الذين تتحدث عنهم الحكايات القديمة.
وبالتأكيد فإن هذا الوصف لا ينطبق على العمال والحرفيين وأصحاب المهن الحرة وأرباب المشاريع الصغيرة والفلاحين الذين يعملون في ظروف صعبة من أجل تدبير رزقهم، وإنما بالدرجة الأولى على الطبقة والنخبة الجديدة الحاكمة، وهي ظاهرة استفحلت بعد سقوط نظام صدام حسين البائد ولاحظها على سبيل المثال لا الحصر الحاكم المدني الأميركي بول بريمر. ففي مذكراته عن العام الذي قضاه في العراق يتحدث بريمر عن "كسل" بعض أعضاء مجلس الحكم وعادتهم بأخذ قيلولة أثناء فترة الظهيرة بعد تناول وجبة غداء دسمة، بينما كان مساعدوه يعملون ليلا ونهارا على حد قوله.
وبعد عهد بريمر القصير أصبح من الأعراف السائدة للعمل البرلماني أن يتوقف مجلس النواب عن عقد جلساته في موسم الحج لأن نوابه المؤمنين لا يفوتون فرصة لمحو ذنوبهم، أما مصالح الناخبين فتأتي في مرتبة لاحقة.
وبعد عودتهم من الحج يخصص ممثلو الشعب ومسؤولون آخرون بضعة أيام لاستقبال المهنئين بالحج المبرور.
وليس نادرا أن يواجه البرلمان مشكلة عدم اكتمال النصاب في جلساته لأن عددا غير قليل من النواب وبينهم زعماء بارزون يفضلون قضاء معظم الوقت في إجازة مفتوحة في عمان أو دمشق أو طهران. ومع ذلك يتسلم هؤلاء مرتبات ومكافآت ومنافع اجتماعية يحسدها عليهم أعضاء البرلمانات العريقة في العالم.
بدورها اعتادت الحكومة التبرع في عيدي رمضان والأضحى بأيام عطل اضافية على الرغم من أن مدتها تعتبر طويلة أصلا بالمقارنة مع البلدان الأخرى.
أما المشكلة الأكبر فتتمثل في المناسبات الدينية الكثيرة التي تستغلها الأحزاب الاسلامية بمختلف ألوانها لاستعراض عضلاتها ولتحشيد أنصارها في ظاهرة نادرة لا توجد في أي بلد في العالم.
وقد بدأ ذلك مباشرة بعد سقوط النظام السابق الذي مارس قمعا وحشيا لمنع الشيعة من أداء طقوس عاشوراء وغيرها. ومن هنا كانت مشاركة الملايين في إحياء ذكرى مقتل الأمام الحسين في تلك الفترة مفهومة تماما لأنها جاءت تعبيرا عن الفرحة بنهاية هذا التمييز الطائفي المقيت.
وبعد انتهاء حقبة الدكتاتورية والتغيير الجذري في النظام السياسي كان من المفترض أن تعود الأمور الى سياقها الطبيعي دون مبالغة أو تسييس في المناسبات الدينية. غير أن الواقع يشير الى عكس ذلك، إذ يلاحظ أن إحياء ذكرى مقتل الحسين وأربعينيته وغيرها من المناسبات يستغرق أياما عديدة. بل ظهرت مناسبات جديدة وبدأت مجالس المحافظات وخاصة في جنوب البلاد في التنافس على إعلان عطل جديدة.
ولا تقتصر الآثار الاقتصادية السلبية لكثرة العطل على تكاليفها المالية المباشرة والخسائر الناجمة عن تعطل الحياة العامة وتوقف النشاط الاقتصادي والحكومي خلال هذه المناسبات وما تمثله من عبء تنظيمي كبير على دوائر الدولة وخاصة الأجهزة الأمنية بسبب التهديدات الارهابية.
فعلاوة على ذلك تشكل أيضا عاملا سلبيا بوجه الاستثمارات الأجنبية وتلقي بظلالها على قطاع التعليم الذي لا يجد الوقت الكافي لتنفيذ البرامج الدراسية.
وفوق هذا وذاك فإن طريقة إحيائها لا تعود بفائدة اقتصادية تستحق الذكر على القطاع الخاص والسوق المحلية.
في العالم المسيحي تنتظر شركات تجارة الجملة والتجزئة شهر كانون الأول بفارغ الصبر، ليس للاحتفال بميلاد يسوع المسيح وإنما لأن هذا الشهر هو الفترة التي ينفق فيها المستهلكون المليارات لشراء الهدايا والمأكولات والمشروبات الخاصة بالمناسبة، وهو ما يشبه الى حد بعيد ما يحدث في رمضان في الدول الاسلامية حيث تزيد النفقات بشكل غير طبيعي لشراء مستلزمات شهر الصيام.
غير أن تخفيض ساعات الدوام وتراجع النشاط الاقتصادي الى أدنى درجاته خلال شهر كامل يعني تكبد البلاد خسائر اقتصادية باهظة تعادل بالتأكيد بضع نقاط مئوية من الناتج المحلي الاجمالي. ولو مرت بلدان صناعية ببضعة أشهر رمضان فإن هذا لوحده كفيل بإرجاعها الى مصاف الدول النامية خلال سنوات معدودة.
لا أحد يجادل في الأهمية الروحية والاجتماعية والثقافية والسياسية للعطل والاجازات، فهي جزء لا يتجزأ من وجدان الشعب وذاكرته الجمعية. ولا يمكن لأحد أن يدعو الى إلغاء العطل الرسمية أو الاسبوعية أو حرمان العمال والموظفين من الاجازة السنوية، فهذه العطل هي أولا ضرورية للراحة ولتجديد قوة العمل وبالتالي لاستمرار العملية الاقتصادية ورفع مستوى الانتاجية. وهو مبدأ أقرته الأديان السماوية إذ يعتقد الموروث اليهودي والمسيحي أن الرب خلق السموات والأرض في ستة أيام واستراح في اليوم السابع.
كما تعتبر العطل بحد ذاتها عاملا اقتصاديا لا يستهان به، إذ توجد قطاعات بكاملها، وفي مقدمتها السياحة، تعتمد الى حد بعيد على وقت الفراغ وطرق تمضيته، غير أن مدة وقت الفراغ لا تُحدد اعتباطيا وإنما بناءً على مستوى تطور الاقتصاد الوطني.
إن الجهات التنفيذية والتشريعية ملزمة بالاسراع بإصدار قانون جديد للعطل الرسمية والعمل على تطبيقه في كافة أنحاء البلاد، وبما يكفل ترشيد العطل والقضاء على العشوائية والفوضى السائدة في هذا المجال. وبالتأكيد فإن هناك إمكانية لتقليص عدد أيام عيد رمضان والأضحى دون المساس بقيمتهما الروحية.
مع حساسية الموضوع لا بد من خوض نقاش صريح وواسع حول معنى وجدوى العطل في المناسبات الدينية. وإضافة الى التفكير بالجوانب الاقتصادية لها لا بد من الاشارة الى أن إحياء المناسبات، وحتى تلك المرتبطة بأحداث مأساوية في الماضي، يجب أن يهدف في المقام الأول إلى إشاعة روح التسامح واستلهام عبر الماضي وتجنب إثارة الاحقاد والتفرقة.

■ عن (نقاش ويكلي)

هيئة الأوراق الماليّة: التوتّر السياسي لم يؤثّر على البورصة

□ **بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي**

أكدت هيئة الأوراق الماليّة أن تصاعد الخلافات السياسية في البلاد لم يؤثر على أداء البورصة وحركة التداول فيها.
وقال رئيس الهيئة عبد الرزاق السعدي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "تصاعد الخلافات بين الكتل السياسية في البلاد لم يعق دخول المستثمرين للعمل في البورصة والمشاركة في أسهم سوق العراق للأوراق المالية".
وأضاف أن "سوق العراق للأوراق المالية ليس لها احتكاك مباشر مع التغيرات السياسية أو الأمنية"، منوها إلى أن "هناك نموا متصاعدا في حجم التداول للسوق".
وبحسب أرقام الهيئة العراقية للأوراق المالية فإن حجم التداول بلغ ٣ مليارات و٨٠٠ مليون دينار عراقي خلال الاسبوع الجاري. وكانت البورصة قد بدأت نشاطها في العام ٢٠٠٤، وتحولت من التداول اليدوي إلى استخدام شاشات التعامل الالكترونية في العام ٢٠٠٩، حيث تفتح للتداول ساعتين يوميا كل خمسة أيام في الاسبوع. وقطاع البنوك هو الأكبر في البورصة التي تتضمن أيضا أسهم شركات صناعية وشركات تأمين وفنادق وشركات زراعية.

أكسون تتصادم مع الحكومة بشأن المدفوعات

□ **ترجمة: المدى**

يأخذ الاضطراب في العراق بالاتساع بعد انسحاب القوات الاميركية ليشمل قطاع النفط ، فقد انخرطت شركة النفط الاميركية العملاقة اكسون موبيل و شركاؤها في جدال مع الحكومة العراقية حيال دفعة مالية بقيمة ٥٠ مليون دولار تتعلق بأحد الحقول النفطية جنوب البلاد و الذي تقوم الشركة و شركاؤها بتحديثه، بما ان حكومة المالكي لم تكن مرتاحة من شركة اكسون بسبب عقد منفصل أبرمته الشركة مع حكومة اقليم كردستان في شمال العراق.
ان فشل الحكومة في دفع مستحقات الشركة – و هي الشركة النفطية الوحيدة العاملة في جنوب العراق – لمدة عامين تقريبا ، يعني التسبب بمخاطر للشركات الغربية التي تسعى للعمل في البلاد . من جانب آخر لم تفسر الحكومة سبب رفضها دفع المستحقات .
اية تلميحات لعدم احترام الحكومة العراقية لعقودها النفطية ، يمكن ان ترسل رسائل للاسواق العالمية التي تشعر بالقلق من انقطاع توفير النفط.
من المتوقع ان يرفع العراق انتاجه النفطي باسرع مما في اي بلد آخر على مدى السنوات الخمس و العشرين القادمة، بطاقة خمسة ملايين برميل من النفط يوميا بحلول عام ٢٠٣٥ ، اي اكثر من بعض الدول الرائدة مثل السعودية . يقول اليكس مونتن، محلل صحيفة الشرق الاوسط "ان شركات النفط العالمية تضع رؤوس اموالها و خبراتها في العمل، و هي بحاجة الى استرداد تكاليفها و ارباحها. فمن اجل ان تعمل يجب ان تحصل على مستحقاتها . و من مصلحة العراق ان يسير هذا العقد بشكل سلس ".
لم يكن متوقعا ان يكون عقد اكسون عام ٢٠٠٩ مع الحكومة العراقية، الخاص بتحسين الانتاج في حقل غرب القرنة ١ ، مربحا في افضل الظروف . و قد وافقت الحكومة على دفع ٩٠،١ دولارا لشركة أكسون و شركائها عن كل برميل اضافي من النفط تقوم بضخه بعد تجديد الحقول المنتجة اصلا . هذه المستحقات بالكاد ستكفي لتغطية تكاليف الشركة. والعقود الاخرى بين العراق و شركات النفط تحتوي نصوصا مشابهة.
ان عقود النفط الدولية يتم تصميمها عادة لتعويض الشركات بنسبة مئوية من المبيعات او بحصة من الانتاج تضع في حسابها اسعار النفط المتقلبة لكي تستفيد الشركات اكثر عند ارتفاع الاسعار .
كانت شركات النفط الغربية ، التي خرجت من العراق منذ عقود من الزمن في ظل حكم صدام حسين ، ترغب بالدخول في عقود خدمات تقنية قليلة الارباح من اجل التقرب من الحكومة الجديدة التي جاءت بعد الاجتياح الاميركي عام ٢٠٠٣ . القليل من حقول النفط العراقية المكتشفة – تقريبا ٨٠ حقلا – تنتج النفط، وقد اقترحت الحكومة أن تعرض فيما بعد اتفاقيات مربحة اكثر للشركات التي تساعد العراق في البداية . على مدى حرب التسع سنوات ، كان مستشارو الحكومة العراقية من الاميركان يساعدون الوزارات العراقية في التفاوض و انجاز العقود ، الا ان ذلك قل شيئا فشيئا بعد ان حصل العراق على المزيد من السيادة . قال الرئيس اوباما في لقاءه الاخير مع السيد المالكي في واشنطن إن العراق الآن "بلد ديمقراطي ذو سيادة، معتمد على نفسه " .
شركة اكسون و شركاؤها – من بينهم شركة شل الهولندية – زادت اكثر من ١٠٪ من نسبة الانتاج في حقل غرب القرنة ١ في آذار الماضي ، و كان ذلك محفزا للحكومة العراقية كي تدفع مستحقات الشركات، لكن ذلك لم يحصل حسب هانز نيكامب المدير القطري لشركة شل في العراق ، حيث يقول " هناك الكثير من القضايا الادارية التي نبحثها مع الحكومة ".و اضاف إن شركة شل لا تعتقد ان تاخير الدفع مقصود و سيتم حل القضايا في نهاية المطاف . ورفض الناطق باسم اكسون موبيل التعليق على الموضوع قائلا: إن نهج الشركة هو عدم مناقشة المسائل التجارية.

■ عن: نيويورك تايمز

الحكومة تتّجه لاستيراد (١,٥) مليون لتر يوميّاً من مادة الكازويل

□ **بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي**

وافق مجلس الوزراء على توصية لجنة شؤون الطاقة بشأن طلب وزارة الكهرباء تغطية إجراء التعاقد لاستيراد (١,٥) مليون لتر يومياً من مادة الكازويل بكلفة كلّية للعقد بحدود (٣٥٠-٤٠٠) مليون دولار بين وزارة الكهرباء وشركة توزيع المنتجات النفطية الإيرانية الحكومية لفترة (١١) شهراً.
وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ : أن الموافقة على التعاقد لاستيراد (١,٥) مليون لتر يومياً من مادة الكازويل تأتي حرصاً من الحكومة على دعم قطاع الكهرباء من خلال توفير مادة الكازويل لمحطات الطاقة الكهربائية لضمان استمرارها بالعمل لتزويد المواطن بالطاقة الكهربائية والتخفيف من معاناته ضمن ساعات التجهيز المقررة من قبل وزارة الكهرباء للمواطنين ومرافق الدولة كافة من خلال ضمان عمل مولدات الطاقة الكهربائية والحيلولة دون حدوث توقفات في منظومة التوليد نتيجة عدم كفاية العقود الموقعة مع الشركات المحلية لتلبية احتياجات تلك المحطات من وقود التشغيل.
وأوضح الدباغ أن لجنة شؤون الطاقة قد أحالت طلب وزارة الكهرباء بعد مناقشته الى مجلس الوزراء للموافقة عليه والذي تضمن تجهيز بعض المحطات التوليدية بكمية (١,٥) مليون لتر يومياً من الكازويل بمدة تنفيذية للعقد (١١) شهراً اعتبارا من ٢٠١١/٤/٢٠ ولغاية ٢٠١٢/٣/٢٠ وبكلفة كلية للعقد بحدود (٣٥٠-٤٠٠) مليون دولار وبسعر (١٥٨) دولار كلفة نقل للطن المتري + سعر الطن المتري بموجب أسعار آسيا – باسفك واصلا لمحطات بغداد، و(١٤٣) دولار كلفة نقل للطن المتري + سعر الطن المتري بموجب أسعار سوق آسيا – باسفك لمحطات النجف والعمارة.
وبين الدباغ أن العقد قد تم توقيعه من قبل وزير الكهرباء السابق السيد رعد شلال سعيد مع الجانب الإيراني المتمثل بشركة توزيع المنتجات النفطية الإيرانية (N.I.O.P.D.C) وكون كلفة العقد تقع خارج الصلاحيات الممنوحة لوزير الكهرباء لذا اقتضى الأمر موافقة مجلس الوزراء عليه .